



ISSN: 2663-8118 (Online) | ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal Of Al-Frahedis Arts

Available Online: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

Tikrit University

JOFA

Journal Of Al-Frahedis Arts

College Of Arts

**Asst.Lecturer. Walid
Fathi Mohammed ***

E-Mail: waleed.fathee88@gmail.com

Mobile: 07705187677

**Professor.Dr.
Mohammed Youssif
Ibrahim ¹**

E-Mail: Koraeshymm@yahoo.com

Mobile: 07701715007

Department of History *
College of Education For Humanities
Tikrit University
Salahaddin / Tikrit
Iraq

Department of English Language ¹
College of Education For Humanities
Tikrit University
Salahaddin / Tikrit
Iraq

Keywords:

- France
- The War
- Reconstruction
- Associations
- Laws of Reconstruction
- Cities

ARTICLE INFO

Article history:

Received : 10/03/2019
Accepted : 06/06/2019
Available Online : 23/07/2019

Reconstruction French After the First World War

A B S T R A C T

After the end of the military operations and the withdrawal of armies from the cities and areas controlled by them, the French government began to plan to work for the repair and reconstruction of what was destroyed by the war, and think about how to draw the financial , especially as the volume of destruction large, and the government sought to form the competent committees to work, The successive governments have faced many difficulties in the process of returning the displaced to their areas and housing process until the start of the reconstruction process, as well as the difficulties faced by the government in determining the proportion of damages and the determination of compensation owed by the injured, so the authorities resorted to the adoption of Guan N especially the return of the population and compensation for property destroyed during the hostilities ,The research was divided into several paragraphs, which dealt with determining the percentage of damages. The most prominent measures taken by the state to address these damages were the issuance of laws and regulations for the return of displaced persons to their areas and ways of granting loans for building purposes. France, conclude the research on the most important results of the reconstruction in France.

© 2019 JOFA, College of Arts | Tikrit University

* Corresponding Author: *Asst.Lecturer. Walid Fathi Mohammed* | *Department of History / College of Education For Hummanties / Tikrit University* | *Salahaddin - Tikrit / Iraq* | E-Mail : waleed.fathee88@gmail.com / Mobile: 07705187677

إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى

الملخص

بعد انتهاء العمليات العسكرية وانسحاب الجيوش من المدن والمناطق التي كانت تسيطر عليها، بدأت الحكومة الفرنسية تخطط للعمل من أجل إصلاح وأعمار ما دمرته الحرب، والتفكير في كيفية رسم السياسة المالية لاسيما وإن حجم الدمار كبيرا، وسعت الحكومة إلى تشكيل اللجان المختصة لتعمل، في تحديد الخسائر ونسب الأضرار. وقد واجهت الحكومات المتعاقبة صعوبات كثيرة في عملية إعادة النازحين إلى مناطقهم وعملية أسكانهم لحين البدء بعملية الإعمار، فضلا إلى الصعوبات التي واجهت الحكومة في تقرير نسبة الأضرار وتحديد التعويض الذي يستحقه المتضرر، لهذا لجأت السلطات إلى إقرار قوانين خاصة بعودة السكان وتعويضهم لممتلكاتهم التي دمرت أثناء العمليات الحربية. وتم تقسيم البحث إلى عدة فقرات تطرقنا إلى تحديد نسب الأضرار ومن ثم تم توضيح أبرز الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمعالجة تلك الأضرار والتي تمثلت بإصدار القوانين والنظم المتبعة لعودة النازحين إلى مناطقهم وسبل منح القروض لأغراض البناء، وبيان نشاط الجمعيات في عملية الإعمار لتلك المرحلة الحرجة في تاريخ فرنسا، مختتمين البحث بأهم نتائج الإعمار في فرنسا.

جامعة تكريت | كلية الآداب, JOFA © 2019

م.م. وليد فتحي محمد *

البريد الإلكتروني: waleed.fathee88@gmail.com

رقم الجوال: 07705187677

أ.د. محمد يوسف إبراهيم¹

البريد الإلكتروني: koraeshymm@yahoo.com

رقم الجوال: 07701715007

قسم التاريخ *
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة تكريت
صلاح الدين / تكريت
العراق

قسم التاريخ¹
كلية التربية للعلوم الانسانية
جامعة تكريت
صلاح الدين / تكريت
العراق

الكلمات المفتاحية :

- فرنسا
- الحرب
- إعادة الأعمار
- الجمعيات
- قوانين الاعمار
- المدن

معلومات البحث

تاريخ البحث :

الاستلام : 10/03/2019
القبول : 06/06/2019
التوفر على الانترنت : 23/07/2019

إعادة أعمار فرنسا:

أولاً: تحديد نسب الأضرار:

تضررت فرنسا نتيجة العمليات العسكرية نتيجة الاجتياح الألماني للأراضي الفرنسية، إذ شملت الأراضي التي احتلتها ألمانيا في نهاية عام 1914 وهي عشرة إدارات بشكل كلي أو جزئي وعلى نسب مختلفة، (25%) من منطقة با دو كاليه، و(16%) السوم، (55%) أيسن، (12%) المارن، (30%) ميوز، (25%) ميورث-إي-موزيل، و(4,8%) آلفوج، و(100%) من آردن، تشمل ما نسبته (8,2%) من السكان (ما يقارب مليوني نسمة تشمل هذه المناطق). ومن الجدول التالي يمكن ملاحظة نسب الأضرار⁽ⁱ⁾.

الإدارات	نسبة الأضرار المئوية	عدد البنايات المدمرة	البنايات المتضررة	الضرر بملايين الفرنكات الواجب دفعها للمطالبات 1928
نورد	84,4	609	91,1	25500
با دو كاليه	26,5	292	32,4	12000
السوم	52,3	381	45,5	6904
آيل دو فرانس	51,3	592	84,5	2429
ايسن	100	835	99,4	15516
اردنيس	100	244	48,8	5400
مارن	84,7	538	81,2	6385
ميوز	65,4	410	410	3919
ميورث أي موزيل	66,1	329	329	4706
آلفوج	17,6	73	73	601
المجموع	56,7	4303	63	83360

وعلى الرغم من القيم الموضحة إلا إن نسب الأضرار تبقى غير واضحة؛ لان المصادر

اختلفت بتحديد تلك النسب بسبب التنافس السياسي⁽ⁱⁱ⁾.

فالأضرار في شمالي فرنسا، كانت من الأراضي الزراعية التي تشكل ما نسبته (20%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة دمرت بالكامل مع نهاية الحرب وكانت هناك حاجة إلى إعادة بناء ألفان و600 مدينة وبلدة، ودمر ما يقرب من 900 ألف مبنى فردي و23 ألف مصنع في الأراضي الفرنسية المستعادة⁽ⁱⁱⁱ⁾، وبلغ عدد المراكز الدينية المدمرة ما يقرب من 3500 مبنى، منها 730 كنيسة دمرت أو تأثرت بشدة^(iv)، أما في الأقسام الأخرى، فالدمار متفاوت، وفي بيكاردي وهي من أكثر المناطق تضرراً تحولت 381 قرية إلى أنقاض، ودمر و28 ألف هكتار من الأراضي التي صارت ضمن المنطقة الحمراء^(v). أما مقاطعة با دو كاليه فدمرت فيها 300 قرية، أما مقاطعة نورثه فهناك مئات الآلاف من المباني المدمرة من جميع الأنواع، ودمرت فردان بالكامل ضمن قسم با دو كاليه، وعملياً فلم يعد موجوداً أكثر من 200 مجتمع ريفي و200

كنيسة تم تدميرها وتحويلها إلى أنقاض، أما قسم السوم فدمر فيه 109 بلدة وقرية بالكامل و184 قرية وبلدة تضررت بنسبة 85-88%، كما دمر أكثر من 80 كنسية فضلا عن عدد من المباني الدينية الملحقة بالكنيسة، وفي ايسن، تم تدمير 489 مصنعاً بالكامل وغدت غير قابلة للاستخدام، منها 293 نهبت وجردت من معداتها وفي معارك نيسان 1917 هجوم نيفيل على وجه الخصوص، دمرت 253 بشكل كامل، أما القطاعات الأخرى، فقد دمرت (1035) منشأة، (84%) منها دمرت في عام 1914، ودمرت (4,591) ورشة، حرفيه وصناعات صغيرة، وصنفت أراضيها عام 1919 ضمن المناطق الحمراء، وقد أضافت وزارة المناطق المحررة أرقام أخرى فضلا عما ذكر لتعبر عن حجم الدمار إذ دمرت (139) قرية تدميراً كاملاً، (461) قرية بنسبة (50%) و(235) قرية تعرضت لأضرار جزئية، أما قسم لوزي فستة مناطق تضررت بالكامل، و(205) منها مدمرة بنسبة (50%) و(381) تضررت جزئياً، وفي شامب دي دامس، وصل معدل التدمير إلى (50%) من الأبنية، و(25%) من المباني متضررة جزئياً إذ تحتفظ بأجزاء من الجدران، و(75%) منها غير صالحة للاستعمال، و(25%) فقط من البنايات القديمة قابلة لإعادة الاستعمال منها (12%) ضررها بسيط^(vi)،

أما قسم المارن فدمر كاملاً ولم يعمر، وفي ميوز دمرت بشكل كامل (60) بلدية من أصل (586) ودمرت أكثر من (200) بلدية بنسبة 50%، وفي ميورث-اي-موزيل اختفت كثير من البلديات والمتبقي منها ألحق بدوائر أخرى، وتأثرت دائرة ميوز بشكل خاص، خاصة خلال معركة فردان في عام 1916 إذ دمرت بالكامل تسع قرى بسبب القتال ستة منها لم يتم إعادة بنائها^(vii).

أن الباحث المتتبع لحجم الدمار الذي لحق بفرنسا في سنوات الحرب العالمية الأولى لا يمكنه أن يصل إلى أرقام مضبوطة ومحددة لحجم الدمار لاسيما وأن المصادر اختلفت في ذكر معلومات عن تلك الأرقام والإحصائيات، وربما يعود ذلك التضارب إلى أن من اطلع على وثائق وإحصائيات حجم الدمار وجد كثرة التقارير التي تناولت الموضوع نتيجة كثرة اللجان التي تشكلت والتي تمثل جهات حكومية مختلفة، منها إدارة البلديات ولجان الجيش ولجان التعويض ولجان وزارة الداخلية فضلا عن لجان حكومية عليا شكلت لغرض الجرد والتأكد من حجم الكارثة التي كانت تعانيها المناطق المتضررة، وبالتالي هذا التنوع أدى إلى تضارب الأرقام والإحصائيات ولكنها جميعاً تؤكد أن حجم الدمار كان كبيراً جداً ويتطلب جهداً استثنائياً.

وبعد البحث والتحليل في المصادر الحديثة توصلنا إلى إمكانية تحديد إجمالي نسبة الأضرار التي لحقت بفرنسا في سنوات الحرب العالمية الأولى تضرر (660) ألف مبنى سكني وهي تشكل (18% من رأس المال العقاري)؛ ودمرت (20 ألف) منشأة صناعية، و(4926) من البلدات والقرى الفرنسية و(866,844) مسكن ومزرعة، وما يقارب (100 ألف) ملكية عامة وخاصة ودمر القتال والقصف أو ألحق أضراراً بـ(550) ألف منزل، و20 ألف مبنى عام بين مدرسة ومستشفى وقاعات عامة وكنائس وميادين أخرى، وأكثر من (3) ملايين و800 ألف

هكتار من الأراضي الزراعية^(viii)، و 2000 مطحنة و (60) ألف كيلومتر من الطرق، و (5000) كيلومتر من السكك الحديدية اختفت 900 كيلو متر بشكل كامل فضلا عن تدمير 160 جسر حديدي و 202 جسر حجري فضلا عن تدمير 250 محطة بما فيها المستودعات وورش العمل وتدمير 3000 جهاز تحكم بسكك الحديد و اختفى ما يقارب 2000 منها، كما تضررت كل المحطات فضلا عن المستودعات أو ورش العمل، إذ فقدت كل المحطات إمدادات المياه أو الاتصالات الكهربائية حتى أن نسبة التدمير في السكك الحديد ومنشأتها بلغت ما يقارب 70% من إجمال الحديد في عموم فرنسا^(ix).

صرح وزير المناطق المحررة اميل اوجير " Emil Oger " (20 كانون ثاني 1920 - 16 كانون ثاني 1921) في جريدة لوموند من 23 أيلول 1920 قال: " ان وزارته بدأت بالعمل لاعادة تأهيل 3 ملايين و 800 ألف هكتار من الأراضي الزراعية وقد تطلب إعادة تأهيل تلك الأراضي قيام الحكومة بتسوية (277) مليون متر مكعب من الخنادق و (310) مليون متر من شبكة الأسلاك وحقوق الألغام التي كانت مزروعة في الاراضي الزراعية^(x)، كما شرعت المؤسسات الحكومية بإصلاح ، ما يقرب من (297000) مسكن و (422000) متضرر بشكل نسبي، و (6.445) مدرسة، و (2674) كنيسة، و (2447) من قاعات المدن، و (49) مستشفى متضررة بشكل خطير، (4486) مصنع دمرت فيه (المباني والمعدات وغدت غير صالحة للاستعمال) و 6 الاف 376 من المصانع المنتجة للطاقة المحركة والتي نهبت مقتنياتها وموادها أو تم تدميرها، فضلا عن (9741) مصنعا كان تدميرها اقل من الاخرى أقل تدهورا، من المجموع: (20603) المؤسسات الصناعية المدمرة ومناجم الفحم، فضلا عن (11) ألف من المباني العامة^(xi).

قدر الاقتصادي ألفريد ساوفي خسائر فرنسا التي تكبدتها في مجال السلع والخدمات ب (34) مليار فرنك وهذا المبلغ لا يضم خسائر القطاع الزراعي والصناعي. وقد عدلت لجنة التعويضات المبلغ ليكون 55 مليار فرنك أي بنسبة (125%) من الدخل القومي الفرنسي لعام 1913^(xii).

ثانيا: القوانين التي أصدرتها الدولة لإعادة الأعمار:

بغض النظر عن الإحصاءات المتضاربة لحجم الدمار فإنه كان أمام الحكومة الفرنسية مهام ليست باليسيرة والسهلة إزاء إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، لذلك اتخذت الدولة عدد من الإجراءات القانونية لتقييم الضرر والتعويض والتخطيط للأعمار ومنذ الأشهر الأولى من الحرب، لاسيما وان المختصين أدركوا، أن العائلات والمجتمعات المحلية غير قادرة على تمويل إعادة الأعمار، فشكّلت الحكومة في تشرين الأول 1914 لجنة العمل الوطنية للإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب، وصدر قانون عهد إلى الدولة بمسؤولية إصلاح الضرر الذي وقع جراء الحرب، وهو مبدأ اقره قانون المالية الصادر في 26 كانون الأول 1914، الذي نص على حق الفرد في التعويض عن الأضرار التي لحقت به جراء العمليات الحربية^(xiii).

والمادة (12) من القانون تم فيها منح ائتمان مبدئي قدره (300) مليون فرنك^(xiv) من أجل الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، والتي وفقاً لتعريف الحكومة، تضمنت النازحون العائدون لإعادة بناء منازلهم المدمرة، وأعمال الزراعة، أو للحصول على أدوات ومواد عمل، وكانت اللجان المختصة، تقرر بعد تقييم الأضرار إذا كان الفرد يستحق التعويض من عدمه^(xv).

صدر قانون في كانون الثاني 1915 نص على أن مالكي العقارات الذين فضلوا البقاء في مناطقهم وأعادوا ممتلكاتهم الأصلية يعوضون القيمة المقدرة قبل الحرب مع علاوة إضافية لدفع التكاليف المتزايدة للمواد واليد العاملة، أما الذين قرروا عدم إعادة البناء في الموقع الأصلي وانتقلوا إلى منطقة جديدة فأنهم يستلمون قيمة الممتلكات فقط^(xvi).

عقد أول اجتماع للجنة العمل الوطنية لإصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب وقد ضمت اللجنة أعضاء من كل وزارات الدولة لدراسة التشريعات والقوانين الصادرة بخصوص إعادة الأعمار والتعويضات وقد وجدت اللجنة ضرورة إصدار قانون جديد للتعويض^(xvii)، كما أصدرت اللجنة قانون تشكيل اتحاد الجمعيات الإدارية للضحايا في عام 1915^(xviii)، ومهمته كانت تقييم أضرار الحرب والتعويض بقيادة النائب رينيه رينولت "**Rene Reinault**" (1867-1946)، من أربعة وثلاثين عضواً في البرلمان فضلاً عن عدد من كبار المسؤولين، وكان من مهامها فضلاً عما سبق، التحقق من التقييمات المقدمة، بعد إجراء المسح الميداني من قبل اللجان الإدارية، كما شكل مجلس النواب في عام 1915 لجنة الأضرار الحربية، وترأس اللجنة وزير المالية لويس لوسيان كلوتر "**Louis Lausanne Kleutz**" (1868-1930) إذ قال: " وافق مجلس النواب، أن يدعم دافع الضرائب الفرنسي عن طيب خاطر لمساعدة الضحايا"^(xix) وضمت اللجنة ووزير الداخلية ورئيس لجنة الميزانية وفي مجلس الشيوخ، شكلت لجنة خاصة دائمة حول هذه المسألة في شباط 1917، وترأسها عضو مجلس الشيوخ مارن ليو بورجوا "**Maren Leo Bourgeois**" (1851-1925) الرئيس السابق للبرلمان، ورئيس المجموعة البرلمانية للمناطق المحررة، التي تشكلت في تشرين الأول 1914^(xx)، ومن الواضح أن وزن الشخصيات التي كانت على رأس هذه اللجان يدل على أهمية القضية المطروحة.

شرعت فرنسا في عملية الأعمار ووضعت الخطط في وقت مبكر من نهاية 1915، إلا إن دور الدولة في تلك المرحلة كان ضعيفاً؛ لأن عواقب إعادة الأعمار على الاقتصاد الفرنسي كانت كبيرة في الوقت الذي كانت الدولة منهمكة في الحرب ومصاريفها^(xxi).

أن مصطلح إعادة الأعمار هو مرادف للحرب؛ لأنه لا يقل أهمية عن العمليات العسكرية، مع الدمار الذي أصاب فرنسا^(xxii)، وأن العمليات الحربية لم تقتصر على الأهداف العسكرية؛ لأن الأهداف المدنية كانت هدفاً استراتيجياً، ولم يعد أحداً آمناً بعد أن تم قصف المستشفيات والمدارس والكنائس، والعمارات والدور السكنية ومؤسسات الدولة^(xxiii).

نُشر كتيب في عام 1923 يحمل عنوان فرنسا في العمل لإصلاح أضرار الحرب "**La France au travail pour réparer ses dommages de guerre**" سلط الضوء

على الدمار الناجم عن الحرب العالمية الأولى وجهود الأعمار الناجحة، وأشارت هذه الوثيقة إلى ثلاثة هياكل رئيسية تضررت من النزاع: المنازل والحقول والمصانع^(xxiv).

كانت فرنسا هي الدولة الأكثر تأثراً بشكل مادي؛ بسبب التدمير الناجم عن المعارك والاحتلال، وتحركات القوات خلال مراحل الحرب، كلفت الدولة عام 1915، ثلاثة مختصين بالتخطيط الحضري وهم ألفريد دونات **"Alfred Donut"**، ومارسيل أوبوريتين **"Marcel Auburtain"** وإدوارد ريدونت **"Edward Redont"** لوضع الدراسات حول كيفية إعادة بناء المدن المدمرة، وفي 30 نيسان 1916، خولت الحكومة وزارة الداخلية وبالتعاون مع الإدارات المختصة لوضع دراسة لإعداد وتنفيذ إعادة السكان في المناطق المحررة، وفي 18 أيار 1916، صدر قانون حدد تشكيل سلطة قضائية لأعمال المقاطعات، سلطة قضائية تسمح برفع الدعاوى للأضرار المادية، وضمت هذه السلطة رئيس يتم اختياره من بين رجال القانون، غالباً من قضاة المحاكم المدنية، وعضو منتدب من وزارة المالية ومثله من وزارتي الصناعة والزراعة، ومهندس معماري وزراعي وصناعي، وكاتب^(xxv).

صدر قرار من رئيس الحكومة لتشكيل لجنة مشتركة بين الوزارات لإعادة أعمار المناطق المحررة أو التي تضررت نتيجة الحرب، ولجنة فرعية تابعة لها، فضلاً عن تشكيل مجلس تنفيذي مشترك بين الوزارات، لإدارة وتنسيق العمل، مثل مكتب الاستصلاح الزراعي الملحق بوزارة الزراعة، مكتب الاسترداد الصناعي الملحق بوزارة التجارة والصناعة، تلك الإجراءات على كثرتها كان كما يبدو فيها نوع من التعقيد الإداري؛ لأن سلسلة المراجع واللجان المشتركة بين الوزارات مع وجود مجلس تنفيذي ومكتب تنسيقي مع تنوع وتوسع الصلاحيات وعدم وجود جهة إدارية واحدة توحد كل تلك التشكيلات مما شتت الجهود^(xxvi).

سعت الدولة إلى توحيد عمل اللجان بتشكيلها وزارة أعمار المناطق المحررة في عهد جورج كليمنصو^(xxvii) **"Georges Clemanceau"** (1841-1929) وذلك في 16 تشرين الأول 1917، وتم اختيار البرت ليبرون للوزارة (تشرين الأول 1917-6 تشرين الثاني 1919) لتكون الوزارة الجهة المسؤولة عن التخطيط والأعمار، وعملت الوزارة على إصدار قانون (كومار موريل) **"Compère Morel"** في 4 أيار 1918 حدد فيه نظام المكافآت أو القروض بدون فوائد^(xxviii).

ونشرت وزارة المناطق المحررة خرائط في عام 1919، تبين قيم الضرر، وكانت على ثلاثة مستويات، ممثلة بثلاثة ألوان:

1. **المناطق الخضراء**: تتميز بالضرر المتوسط، وهي مناطق مرور أو وقوف الجيوش، مع بقايا محتمل لمخازن الذخيرة أو المواد أو النفائات المختلفة.

2. **المناطق الصفراء**: هذه المناطق التي تأثرت لمدة وجيزة أو تأثرت في بعض الأحيان بالقتال، وعادة ما تكون خلف الخطوط الأمامية أو بعيدة، إذ تكون البنية التحتية للطرق

وظيفية تقريبًا بعد الهدنة ، على الرغم من وجود الخنادق أو ثقب الصدفة أو التربة مليئة بالصواريخ غير المنفجرة في كثير من الأحيان.

3. **المناطق الحمراء**: هذه هي المناطق المقابلة للخطوط الأمامية للجيش، إذ يتركز الضرر الرئيسي، والتربة غير صالحة نتيجة التلوث والوباء، فضلا عن الدمار الذي تعرضت له تلك المناطق^(xxix).

أصدرت وزارة أعمار المناطق المحررة قانون ميثاق الضحايا والكوارث وذلك في 17 نيسان 1919 كما تبعت ذلك بإصدار سلسلة الأسعار والنماذج القياسية للبناء المصممة لتنسيق وتبسيط أعداد السجلات وتقييم الضرر^(xxx).

وفي مجال التخطيط العمراني أصدرت الوزارة قانون فأن قانون كورنيت "Cornudet" الذي صدر في 14 أيار 1919 المتضمن قيام المدن التي يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة أو البلديات المدمرة بسبب الحرب مهما كان حجمها تقدم خطة مدروسة لمتطلبات أعمار المدينة وخطط التنمية ومتطلبات تطوير وتجميل المدينة ، علما انه يقدم دراسة على كل مشروع للجان الوزارة المختلفة وكان ذلك بمثابة أول خطة حضرية حقيقية للمجتمعات الريفية المتضررة. وقد أوكل إعداد تلك الخطط إلى المهندسين المعيّنين من قبل تعاونيات إعادة البناء في المدن^(xxxi).

صوتت الحكومة على قانون الائتمان الوطني بموجب قانون من 10 كانون الأول 1919 لتسهيل إصلاح الأضرار الناجمة عن الحرب، وبموجب القانون وقع على الدولة دفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بضحايا الكوارث وإن تضمن الدولة الأموال اللازمة لذلك حتى وإن تأخرت ألمانيا في دفع التعويضات بواسطة إصدار سندات مسجلة أو لحاملها، للشروع في دفع التعويضات وتقديم السلف وكلف صندوق الائتمان الوطني باتخاذ الإجراءات اللازمة للاقتراض أو إصدار السندات لتعمير المناطق المدمرة^(xxxii).

وأصدرت الدولة قوانين ملحقة منها قانون 6 آب ملحق بقانون 17 نيسان 1919 (**ميثاق الكوارث ب**) وبموجبه يكون المحافظ، هو المدير الرئيسي، وبالتالي، الممول والمسؤول عن إعادة البناء^(xxxiii).

ومن القوانين المهمة صدر في 15 آب 1920، قانون تعاونيات إعادة الأعمار التي كان من أهم واجباتها مراعاة مصالح المجتمع في عملية الأعمار وخول القانون التعاونيات منح إعانات مالية للتكاليف الإدارية للشركات والسلف المستحقة لتنفيذ العمل، وعملت تلك التعاونيات على اختيار المهندسين المعماريين والمقاولين من بين أعضاء القائمة التي وضعتها التعاونيات والمحافظ؛ من أجل تجنب محاولات الاحتيال من قبل المهندسين المعماريين الفاسدين^(xxxiv).

يبدو لنا أن الدولة سعت لعملية مخططة من أجل ترتيب الخطط، فسعت إلى تبني قوانين إدارية تحدد فيها الضرر وقيمة التعويض والتخطيط والتنمية ومستحقين التعويض والأراضي

الصالحة لإعادة أعمارها، ومن ثم إيجاد مصادر للتمويل، وبتبنيها قرار الجمعيات دفعت بعملية الأعمار إلى الأمام لاسيما وإن العديد من الجمعيات الخيرية كانت حاضرة في المشهد الفرنسي.

ثالثا: نظام التعويض وعودة النازحين إلى مناطقهم:

منذ بداية الحرب، أخذت الحكومة الفرنسية مسؤولية توفير مأوى للاجئين النازحين ووضع برنامج تعويض عادل عن الخسائر في الممتلكات، سعت الدولة لتحسين فعالية نظام التعويض بإيجاد اللجان الإدارية التي عملت لتقييم الأضرار والتعويض^(xxxv)، وقد حددت مختلف الخطوات التي ينبغي أن يتبعها الأفراد والبلديات والإدارات والمؤسسات للحصول على مدفوعات التعويض لمعالجة الأضرار الناجمة عن الحرب، وتعين على اللجان المعنية بتقييم صحة المطالبات التي قدمها المتضررين من الشعب الفرنسي وفقا للمادة (1) من ميثاق الضحايا أو الكوارث؛ لأن الدولة هي الضامن لسداد تكاليف إعادة البناء، والدولة تقدم التعويضات كوسيط في تمويل الأعمار وبتأثير المجموعة البرلمانية للمناطق المحتلة، واللجنة الوطنية للعمل من أجل التعويض واتحاد الرابطات الإدارية للضحايا والمحاكم الخاصة للحكم في النزاعات حول الأضرار، والتي حددت حقوق الضحايا للحصول على تعويضات لإصلاح كامل ممتلكاتهم^(xxxvi).

ووفقا لقانون الكوارث عام 1919، على المتقدمين ملء استمارة المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن وقائع الحرب، مع بيان هويتهم وقيمة وشروط الممتلكات المدمرة، وأدخل القانون أيضا تمييزا بين عدة فئات من الأضرار: طلبات الشراء، والضرائب العينية، والمهنة، وضرائب الحرب "الفئة الأولى"؛ والسراقات، وتدهور الحصاد أو المنقولات "الفئة الثانية"؛ تدهور المباني "الفئة الثالثة"؛ أضرار في المناطق القريبة من المدن والمناطق المحصنة "الفئة الرابعة"؛ القوارب والآلات "الفئة الخامسة"^(xxxvii).

وفي مواجهة النطاق الواسع للأضرار البشرية والمادية، كان على الدولة أن تعمل أولا على إعادة تأهيل الأراضي الزراعية والإسكان والبنية التحتية الحضرية والموانئ والنقل والصناعة والمدارس والمستشفيات، فضلا عن السكن العائلي^(xxxviii)، وتم جزء من ذلك العمل في إطار اللجان الفرعية التي عملت في المناطق المدمرة أولا؛ لأن القوات الألمانية والفرنسية، في تقدمهم نحو الحدود، تخلصوا مما لم يعد ضروريا لهم، والتي كانت تعيق سرعة مسيرهم ومن ذلك الثكنات، أكوام من القذائف، بقايا مستودعات الذخيرة، القضببان، الخيول، السيارات، الطعام، القذائف غير المنفجرة في التربة التي تمثل خطراً محتملاً وشبكات من الخنادق والأسلاك الشائكة، شبكات الاتصالات وغيرها من المعدات، لذلك اضطرت الدولة، لتكريس مواردها في المقام الأول للتخلص من هذه التبعات حتى تتمكن من العمل في الخطوات اللاحقة لذلك بدأت بالخطوات التالية^(xxxix).

أولا: إعادة إنشاء الطرق وسكة الحديدية وإزالة الألغام، فضلا عن تسوية وتطهير الحقول، بإصلاح أو إعادة تصميم ما يقرب من (60%) من المسارات.

ثانياً: إصلاح الأرصفة والمحطات إذ تم تصليح (473) محطة ورصيف بشكل مؤقت من قبل الجيش لحاجتهم إليها فضلاً عن إصلاح الممرات المائية والقنوات والسدود،
ثالثاً: توزيع الطاقة الكهربائية، لان الفرق العسكرية الألمانية عند انسحابها دمرت كل محطات الإنتاج وبشكل منهجي.

ولما كان موضوع عودة السكان لمدنهم الأصلية هو واحد من شروط الحصول على التعويضات فإن ذلك تطلب من الحكومة العمل على توفير الحد الأدنى من الظروف المعيشية والخدمات للمواطنين لتشجيعهم على العودة شرط التعويض، سيكون بإمكان الإدارة السماح للنازحين بالعودة، وتوفر مستلزمات الحد الأدنى للظروف المعيشية.

وخولت الإدارات (المحافظة) في المقاطعات بمنح موافقات العودة وفق ثلاثة مراحل:

- 1- يجب على الضحايا تقديم طلب أولي للحصول على الموافقة المبدئية.
- 2- تقديم ما يثبت امتلاكه للسكن في هذه الإدارة.
- 3- إذا توفر الشرطان الأوليان، فإن المقاطعة تصدر تصريحاً بأمر العودة.

عاد عدد من الأشخاص إلى ديارهم دون اتباع الإجراءات السالفة، ومع ذلك تم استقبالهم والترحيب بهم من الناحية الإنسانية؛ لان الدولة كانت تشعر بالمسؤولية عند عدم امتلاك اللاجئين للسكن في تلك المدن .

كان المتضرر ملزماً بأداء قسم الشرف بالعودة إلى منطقة سكناه، وكان عليه تقديم العديد من المستندات الداعمة للحصول على التعويض (مثل العقود، والإيجارات، والخطط، والتقديرات، وتقارير الخبراء، والصور، والفواتير، وما إلى ذلك)، فضلاً إلى تقدير إجمالي للأضرار التي تكبدها^(xi). ثم يتم فحص الملفات من قبل لجان التقييم في الأقسام (الكانتونات) (التي تتكون من خمسة أعضاء يقودهم قاضي التحقيق)، ثم بعد ذلك من قبل محكمة المقاطعة لأضرار الحرب في الحالات المتنازع عليها لتقدير قيمة التعويض اللازمة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الغارات الجوية عام 1918^(xii)، وفي أحسن الأحوال، وبعد قرار لجنة المقاطعات يحصل المتضررون في مدة تتراوح بين بضعة أسابيع وأربعة أشهر كحد أقصى، دفعة أولية قدرها (25%) من التعويضات التي كان يحق لهم الحصول عليها. وهي أشبه بالكشف على مرحلة البناء، وعلى ضوء الانجاز تمنح الأقساط الأخرى. وفي حالات أخرى، التي تشمل فيها التعويضات إعادة الاستخدام غير المقيد السابق ذكرها، لم تبدأ المدفوعات إلا بعد خمس سنوات من قرار اللجنة، وفي هذه الحالات، يقدم التعويض في عشر دفعات^(xiii)، ونتيجة الإجراءات المعقدة المصاحبة للتعويض فإن العديد من المنظمات الإنسانية، كثيراً ما ساعدت الأفراد للحصول على بعض الدعم، على سبيل المثال الاتحاد المركزي المشترك لضحايا الأضرار الناجمة عن الحرب من أجل دعم حقوقهم والدفاع عنها تحت رعاية اللجنة الوطنية للعمل من أجل التعويض، وساعدت مجلة (ريفو ديس دوماجيس دي غوير) "**Révo des Domagis de Guerre**" التي نشرت لأول مرة في

نيسان 1919 أسماء ضحايا الأضرار الناجمة عن الحرب وكانت تطالب بالإسراع في إصدار تشريعات التعويضات، ونشر التقارير والالتماسات المقدمة من القراء الذين يحاولون الحصول على تعويضات من الدولة فضلا عن تقديم دعم للعديد من الضحايا التي كانت حالتهم اشد سوء من غيرهم ولم يحصلوا على دعم الدولة نتيجة النقص في الأموال^(xliii) ، إذ استنفدت فرنسا قدرتها على الاقتراض من الخارج، ولا يمكنها أن تحصل على ائتمان للحصول على المال الجاهز، وتظهر كل ميزانية من ميزانياتها منذ الحرب عجزا يصل إلى عدة مليارات من الفرنكات، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى ضرورة دفع متوسط يبلغ ستة عشر مليار فرنك سنويا لإعادة بناء المناطق الواسعة أو لمعاشات الحرب^(xliiv).

رابعا: القروض والبناء :

أطلقت الدولة برنامج قروض ضخ يسمى "قروض السلام أو الأعمار"، وتعهدت الدولة بتسديد أي مبالغ مقرضة من مواطنيها (بمعدل فائدة كبير بلغ 6% في عام 1920 على سبيل المثال) وتم إصدار سندات الخزنة للسماح لبنك فرنسا باسترداد التدفقات المالية، التي كان يصرفها في عمليات الأعمار، وتم إنشاء مؤسسة الائتمان الوطني تلك المؤسسة شبه العامة كانت تصدر السندات بضمانة الدولة، ووضعت العديد من القروض وسندات الخزينة موضع التنفيذ للتمويل، وكان لسلطة الائتمان الوطنية الحق في إصدار سندات مسجلة لدفع الفوائد، وبالتالي تم تحميل الائتمان الوطني، عن طريق القرض، للحصول على حصة ضرورية في المجموع، تم الانتهاء من ثمانية قروض بمعدل (5- 6 %) من الائتمان الوطني بعد عام 1919^(xlv).

بهذه إدارة الأموال الواردة على أفضل وجه، أصدرت هذه المؤسسة سندات لدفع تكاليف جهود الأعمار الفورية، وفيما بعد لتمويل الأهداف المالية متوسطة وطويلة الأجل من 1919-1924، وتمكنت من جمع (25) مليار فرنك (أضيفت لميزانية الدولة) ساعدت على إصلاح (70%) من الأضرار الناجمة عن الحرب وبذلك حققت تلبية احتياجات الدولة للأموال في وقت كان من الصعب الحصول على التعويضات من ألمانيا وعلى القروض من الدول الأخرى^(xlivi).

استغلت الدولة عملية إعادة الأعمار في إصدار تعليمات صارمة حول إلزام الأهالي بمواصفات عمرانية تعيد تخطيط المدن بشكل جديد تتضمن التقاليد الفرنسية في البناء فضلا عن توسيع الطرق والإكثار من المساحات الخضراء والمتنزهات والملاعب، والمحافظة على موقع المباني العامة والآثار، وكل ذلك كان يجري بأشراف خبراء استشاريين بالتخطيط العمراني ومهندسين أكفاء انتدبهم الدولة لذلك الغرض، واهتمت الدولة بأنظمة الصرف الصحي ، وصاغت الحكومة على سلسلة من أنظمة الصرف الصحي لكل من المجتمعات الريفية والحضرية، وطالبت هذه الأنظمة حسب تلك القوانين، إعتماد النموذج A للمدن والنموذج B

للمجتمعات الريفية، كما وضعت قوانين لجميع الإنشاءات والمخططات الجديدة وفق أنواع محددة من المساكن وحسب طبيعة الأرض من حيث الارتفاع والانخفاض والتي حددت أي نوع من البنايات يسمح للأشخاص البناء عليها ومتطلبات التصاريح "رخصة البناء" (xlvii)

شرعت هذه القوانين من قبل الحكومة من أجل تخلص المدن من الازدحام والاكتظاظ والظروف غير الصحية التي أوجدتها مئات السنين من النمو الحضري العشوائي، لذلك أرادت استغلال إعادة التعمير كفرصة للتخفيف من الصعوبات الناشئة عن المدن القديمة في محاولة للتعامل في المجتمع الحضري الحديث (xlviii).

صارت الحكومة أكثر مشاركة في سلسلة من الجهود التشريعية المتعلقة بالنظافة والصحة العامة والإسكان وتخطيط المدن بما في ذلك تحديث الشبكة الحضرية، والمظهر الحضري (الفن، الديكور، الرسوم، والألوان)، ووسائل الراحة الداخلية، بما في ذلك تركيب الغاز، المياه الجارية، واستخدام الخرسانة في مشاريع البناء الجديدة كل هذا التحديث حدث تحت رعاية الدولة (xlix).

خامساً: دور الجمعيات في إعادة الأعمار:

كان التحدي كبير لإعادة الأعمار، إذ تحمل مليون شخص العيش في أقبية منازلهم المدمرة، أو في أكواخ قاحلة بنيت من قرميد الأضرار، أو في أكواخ مصنوعة من الخشب الأخضر، من أجل أن يعملوا لإصلاح المصانع، وسكك الحديد والمناجم، و(في ظل التواجد البريطاني في شمال فرنسا) (i)، تم استخدام أسرى الحرب بعد هدنة 11 تشرين الأول 1918، ما يقارب 200 ألف أسير ألماني في أيدي الفرنسيين تم نقلهم نحو المناطق المحررة من الشمال والشرق للعمل هناك (ii)، فضلاً عن وجود أيدي عاملة مهاجرة ما يقارب من (3900) عامل في خدمات الأعمار، (600) من البرتغاليين، (500) من الإيطاليين و(230) من البولنديين (iii).

سعت فرنسا إلى التسريع في إعادة النازحين إلى مناطقهم، وكانت لوزارة المناطق المحررة دور مهم إذ شكلت دائرة خدمة عمل الطوارئ "sptu"، والتي باشرت أعمالها بالتربة وتطهيرها من الجثث والمقذوفات، وإصلاح المنازل لجعلها صالحة للسكن، وبناء التكنات وإعادة ترميم مسارات الطرق لتتمكن من إخلاء الأنقاض، ونظمت الجمعيات المعمارية الفرنسية في اتحاد وطني من أجل توحيد جهودها وتجنب أي تكرار لأعمال إعادة الأعمار وعقد المؤتمر الأول الذي نظمه الاتحاد في المدة من 26-28 تشرين الأول 1918، وتم تشكيل مكتب البناء والأشغال العامة "du Batiment et des Travaux Publics" الذي تألف من رؤساء جميع الجمعيات التي كانت حاضرة في المؤتمر وبدأت بعقد اجتماع مرة واحدة في الأسبوع لمناقشة المسائل الفنية وتبادل المعلومات وتوحيد الجهود للعمل (iii)، وتشكلت جمعيات محلية بموجب قانون شرعته الدولة، ومن خلاله تم إنشاء اتحاد الجمعيات التعاونية، في 27 آذار 1920، جمعية سواسون "Soissonnais"، وفي تشرين الأول 1920 تأسست جمعية لونوا "Laonnois"، واتحاد سانت كوينتين "Saint Quentin" (الذي تم إنشاؤه في 9 نيسان 1921) واتحاد

الجمعيات التعاونيات شاتو تيري **"Château Thierry"** في 1 تموز 1921، وفي أيلول جمعية الأبرشيات التعاونية الفرنسية، منها أبرشية نانسي **"Nancy"** في كانون الأول 1921، التعاونية الأبرشية في أراس **"uress"** 18 حزيران 1921، الجمعية التعاونية في ايمس **"Emes"** 3 كانون الأول 1921، هذه الجمعيات كانت فعالة لتقييم الأعمال وتسهيل القروض والمساعدات والمشاركة في البناء، وقد استجابت الحكومة الفرنسية والمنظمات الفرنسية وجمعيات الإغاثة الأجنبية، التي تمول في معظمها من الأمريكيين للاحتياجات الفورية للسكان، (iv).

كما أن الترتيبات لإعادة الهيكلة الاقتصادية الدولية والمساعدات الدولية وتعويضات الحرب والقروض مولت جهود إعادة البناء الهائلة التي كلفت الحكومة الفرنسية ما يقارب (100) مليار فرنك (ما يقارب 33 مليار دولار أمريكي في عشرينيات القرن العشرين) كان جهد الأعمار بأكمله شاقاً إلى حد أنه شغل كامل الجهود المشتركة للمنظمات الفرنسية الحكومية والخاصة ومن قبل وكالات الإغاثة الأمريكية، واللجنة الصناعية الأمريكية احتياجات إعادة الأعمار الصناعية والتجارية لفرنسا بعد انتهاء الحرب وأقامت علاقات مع لجنة التجارة الفرنسية وشكلت الأساس لمشاركة المؤسسات المصرفية والصناعية الأمريكية في إعادة الهيكلة وإعادة البناء بعد الحرب (v).

بدأت المشاركة الأمريكية الكاملة في حرب الإغاثة منذ عام 1917 بمشاركة الصليب الأحمر الأمريكي ولجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية التي أسهمت في جهود الإغاثة المدنية وإعادة البناء الطفيفة، بعد ذلك تولت شركة فورد نسبة إلى رئيس الشركة جورج بورديت فورد **"George Bordit Ford"** (1879-1930) (vi) عملها مع الصليب الأحمر الأمريكي، وقامت بتنظيم وإعداد بحوث إعادة الأعمار والدعاية للصليب الأحمر الأمريكي وكانت مهمتها إقامة علاقة عمل مع المهنيين الفنيين الفرنسيين والمسؤولين الحكوميين من أجل تجربة تقنيات البناء، ومخططات المدن، والصرف الصحي والزراعة وعملت الشركة بتوثيق مشاريع الأعمار التي قام بها الصليب الأحمر الأمريكي في خمس قرى في السوم، بعد أن بدأ الصليب الأحمر الأمريكي بالانسحاب، تم تسليم العمل الذي بدأته شركة فورد في شباط 1919 إلى لجنة نهضة المدن **"La Renaissance des Cites"** التي تأسست عام 1915 كلجنة استشارية طوعية تتألف من كبار المخططين والمصرفيين والمهندسين وقد تم تنظيم ذلك الجهد من قبل شركة فورد تحت إشراف مكتب إعادة الأعمار التابع للصليب الأحمر الأمريكي، قامت شركة فورد بعملية مسح لشمال فرنسا وحددت الأضرار والأعمال المطلوبة مقابلات مع المسؤولين الحكوميين وتحليل للمعلومات التي جمعها مكتب إعادة الأعمار، نُشرت تلك الدراسة في عام 1919 تحت عنوان خارج الأطلال **"Out of the Ruins"**، وكانت أول وثيقة شاملة من نوعها بينت جميع الجهود في إعادة أعمار فرنسا، وعرضت الخطوط العامة للظروف الفرنسية وخرابها، وتطور الحرب، وتنظيم جهود وكالات الإغاثة الخاصة، والقوانين الحكومية الفرنسية التي تؤثر على التعويض وتخطيط المدن، والتنظيم الحكومي للإدارات (vii).

بعد وقت قصير من نشر دراسة شركة فورد عام 1919، بدأ الصليب الأحمر الأمريكي بإنهاء خدماته في فرنسا وتحملت نهضة المدن زمام الأمور للاستفادة من شركة فورد للقيام بخطط لإعادة أعمار مدينة ريميس "Rheims" (viii).

قدم الكثير من رجال الفن والقانون والجمعيات النسوية الأمريكية خدماتهم للحكومة الفرنسية للمساهمة في إعادة الأعمار (lix) ومن تلك الجمعيات اللجنة الأمريكية لفرنسا المدمرة والتي ضمت عدد كبير من النساء الأمريكيات والتي أسهمت بشكل كبير في إعادة تأهيل مناطق الحرب التي لم تدمر بشكل كامل، وشاركت المؤسسة الأمريكية للاستثمار في إعادة بناء كاتدرائية مدينة ريميس بعد أن تبرع رجل الأعمال الأمريكي روكفلر "Rockefeller" بمبلغ إعادة الأعمار، كما أسهم المانح الأمريكي كارنيجي "Carnegi"، في بناء مستشفى أمريكية للأطفال، كان الدور الذي أداه الأمريكيون في إعادة أعمار المدن الفرنسية ولاسيما مدينة ريميس كبير، أسهم مجموعة من البروتستانت من جمع مبالغ طائلة من المال لدعم أعمار المدينة (x).

أما بريطانيا، فقد أسهمت جمعياتها الخيرية بجهود الأعمار، الرابطة البريطانية للمساعدة في المناطق المدمرة في فرنسا، وكذلك جمعيات الأنكلو-فرنسية، وجمعية بريطانيا العظمى وفرنسا والتي أسهمت في تقديم الأموال والمواد الأولية للأعمار (xi). فضلا على أن فرنسا كانت تأمل بالحصول على التعويضات الألمانية وفي تشرين الأول 1921، وقع لويس لوشور اتفاقيات فيسبادن (xii)، وقد مثل وزير المناطق المحررة لويس البرت جوزيف لوشير "Louis Albert" "Joseph Loucheur" (1872-22 تشرين 1931/16 كانون الثاني 1921-15 كانون الثاني 1922) الجانب الفرنسي في المباحثات، في حين مثل الجانب الألماني (وزير إعادة الأعمار الألماني) والثـر راثينـاو "Walther Rathenau" (29 ايلول 1867-24 حزيران 1922/31 كانون الثاني 1922-24 حزيران 1922) (xiii). وتقضي الخطة بتعهد الجانب الألماني بإعطاء ما قيمته (3) مليارات مارك ذهبي سنويا إلى فرنسا من الفحم والأصباغ وغيرها من المواد العينية مدة ثلاثة أعوام (xiv). يتضح لنا مما سبق أن فرنسا عقدت العزم على الأعمار بكافة الوسائل المطروحة، من قروض ومساعدات من الجمعيات الخيرية عامة وخاصة، ونتائج الحملة كانت مرتبهة على التعويضات الألمانية المتعثرة.

سادسا: نتائج الأعمار:

بدأت نتائج حملة الأعمار تظهر في عام 1919 وعلى مختلف المجالات، ففي مجال سكك الحديد تمكنت الحكومة تم تشغيل خط باريس بروكسل، وكانت نسبة العمل المنجز من 11 تشرين الثاني 1918- أيلول 1919، الخطوط الشمالية إصلاح (360) ميل، خط مزدوج، وخط فردي (336) ميل، أما الخطوط الشرقية (493) ميل مزدوج، (93) ميل خط فردي. بما معناه أنه خلال أقل من سنة تم إصلاح وإعادة (853) ميل من الخطوط المزدوجة و(431) من

الفردية^(lxv), وتم انجاز (114) ميل من الخطوط الخاصة لخدمة التعدين, كما تم نصب معدات النقل الكهربائي وربط قناة المارن بنهر الراين وربط القناة مع حقول الفحم في السار. أما في مجال أعمال المساكن فتم إصلاح 800 ألف منزل بشكل جزئي وإنشاء 16 ألف و225 مأوى للمشردين و60 ألف ملجأ مؤقت, وبذلك وفرت الدولة بما مجموعه 156 ألف و225 وحدة سكنية لغاية أيلول 1919, مكنت الدولة من إعادة مليون شخص نازح إلى مناطقهم, كما طهرت الحكومة 25 ألف فدان من الأسلاك وحقول الألغام وتسوية وملى 74 مليون من الخنادق^(lxvi).

أما في مجال الصناعة في المناطق المحررة فإن العمل كان يجري بسرعة, من الهدنة إلى 10 أيلول 1919, استأنفت المصانع العمل جزئياً أو بالكامل, فصناعة المنسوجات والصناعات ذات الصلة إذ أعيد (124) مصنع وشملت مصانع الملابس (21), المستلزمات الغذائية (41), الحديد والصلب (51), الأدوات الزراعية (30), المنتجات الكيماوية والزيوت (10), مواد البناء مصانع الزجاج والمناشير ومجموعها (367) مصنع^(lxvii).

وقد تدرت تكلفة إعادة أعمار المناطق المدمرة لعام 1919 ما يقارب مليار فرنك بما يعادل (193) مليون دولار لتلك السنة, وبواقع إجمالي صرفت الحكومة أكثر من عشرة مليار فرنك لإعادة أعمار المناطق المدمرة. وتكون نفقات الحكومة 16 مليار فرنك و500 مليون بما يعادل 3 مليار و184 مليون دولار أمريكي, مضاف لها نفقات إضافية 4 مليار فرنك للجيش المعاشات, الخ^(lxviii).

صرح وزير المناطق المحررة أميل أوجيرو في آب عام 1920, أن 592 ألف هكتار من الأراضي تم تطهيرها من المقذوفات, (550) ألف هكتار تم تطهيرها من الأسلاك الشائكة وأنظمة الخنادق, وحرث (260) ألف هكتار تمهيدا لزراعتها^(lxix), وتم أشغال (3057) ثكنة و (2945) منزل خشبي من قبل النازحين, وفيما يتعلق بالطرق تم إعادة إصلاح 665 من الطرق المزدوجة وإعادة تأهيل 10 آلاف و350 كم من الطرق تم إعادة تأهيلها بشكل نهائي و4 آلاف و512 كم تم ترميمها.

واجهت الحكومة عام 1920 بعض الصعوبات في إعادة الإعمار ومنها: ^(lxx)

أولاً: بعض الشركات بطيئة للغاية بسبب المستحقات المالية.

ثانياً: الأزمة ونقص وسائل لإيصال المواد الأولية لمواقع العمل, فضلاً على أن مواد تسوية وفرش الطرق كانت تستورد من بلجيكا.

إلا أنه في السنوات التالية تمكنت فرنسا من التغلب على تلك الصعوبات ففي 1 كانون الأول 1922 صرح وزير المناطق المحررة بان الحكومة تمكنت من إعادة بناء 147 ألف و280 مبنى وأعمار 368 كنيسة وبناء 3986 مصنع^(lxxi).

كما أعلن الوزير في البرلمان الفرنسي أن (95%) من أراضي النفايات قد تم تطهيرها وأن (80%) من هذه الأراضي كانت قد وضعت تحت الزراعة, وكان مجلس النواب قد أذن لاتحاد

جمعيات البناء بتعويم قرض بمبلغ (750) مليون فرنك لبناء (100,000) مسكن قليل التكلفة كما ودعت جمعيات البناء التعاونية التي شكلتها نتيجة معاناة الحروب لشراء كميات كبيرة من المواد بأسعار الجملة، والاحتفاظ بخدمات المهندسين المعماريين، والفنيين الآخرين لتخطيط المجمعات السكنية وتوحيد عمليات البناء وبذل الجهد من أجل إسكان العمال، لاسيما عمال المناجم وموظفي سكك الحديد، وقد أنجزت سكة الحديد الشمالية لموظفيها 11 ألف منزل في ستة وعشرون مجمعا (xxii).

لقد تمكنت الحكومة الفرنسية ومع بداية عام 1923 من أعمار ما نسبته 95% مما دمرته الحرب وهذا بحد ذاته انجاز كبير وكلفها في ذلك الوقت الكثير من الأموال مما جعلها تكافح سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا من أجل التعويضات والأمن وسوف ينعكس ذلك على أوضاعها الداخلية وعلاقاتها الخارجية. يتضح لنا إن السياسة الفرنسية بعد الحرب ونتيجة للدمار الذي أصابها والمديونية الكبيرة التي بذمتها، سوف تسعى لإجبار ألمانيا لدفع تكاليف الدمار وستتصب سياسة فرنسا إلى عدة محاور منها الخارجية وانعكاسها على السياسة الداخلية، والتي سوف تتسبب في عدم الاستقرار الداخلي طيلة ما بين الحربين 1918-1939.

- (i) Société Historique De Haute-Icardie, La Reconstruction Dans Le Département De L'aisne, Après La Grande Guerre, P.129.
- (ii) Société Historique De Haute-Picardie, Op, Cit.,P.131.
- (iii) The New York Times, July 13, 1925, 11:2.
- (iv) Archives De L'église De France, Les Sources Des Coopératives Diocésaines De Reconstruction 2009 No 70,P.13
- (v) Société Historique De Haute-Picardie, Op, Cit.,P.135.
- (vi) Stéphane Bedhome, Reconstruire Le Chemin Des Dames (1919-1939),Université De Montpellier Iii Paul-Valéry2012,P.54.
- (vii) Bertrand Vayssière, Relever La France Dans Les Après-Guerres, Reconstruction Ou Réaménagement ? Presses Universitaires De France Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains« 2009/4 236
- (viii) Marie-Christine Zelem, Reconstruction Et Modernisation, Ministère De La Culture Et De La Communication, France,1919,P17; Société Historique De Haute Picardie, Op, Cit., P. 140.
- (ix) Société Historique De Haute Picardie, Op, Cit., P 140; Marchand. A, Op, Cit., Pp. 56-58
- (x) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Politiques Et Expertises Autour D'un Ministère Civil Mobilisé Pour La Guerre De 1914-1918 Et La Reconstruction, Paris,2015,P.261.
- (xi) Ipid,p.217.
- (xii) Alfred Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre, Paris 1965, Vol-1, P.22; Annie Deperchin, Des Destructions Et Reconstructions,Dans Becker, Jean-Jacques, Audouin-Rouzeau, Stéphane Encyclopédie De La Grande Guerre 1914-1918. Paris, Ed. Bayard, 2004,p.1125
- (xiii) Stéphane Le Bras, La Reconstruction Et Ses Conséquences En France (Fin Des Années 1910-Années 1920) France , 2015,Pp. 2-3; Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Op, Cit., P.221.
- (xiv) Société Historique De Haute, Op, Cit, p. 136.
- (xv) Barthélémy, Jean: Le Principe De La Réparation Intégrale Des Dommages Causés Par La Guerre, Paris, 1915. <https://Hal.Archives-Ouvertes.Fr/Hal-01325399/Document>
- (xvi) Reconstruction In France," The New York Times, Aug. 6, 1922, Section Iii, 15:2
- (xvii) Jean Barthélémy, Le Principe De La Réparation Intégrale Des Dommages Causés Par La Guerre, Paris, 1915,P.123.
- (xviii) Stéphane Le Bras, Op, Cit., P. 2.
- (xix) Chambre Des Députés. Nominative Tables, 1914-1919, "Louis-Lucien Klotz", P. 455.
- (xx) Audier Serge, La Pensée Solidariste. Aux Sources Du Modèle Social Républicain, Paris 2010.
- (xxi) Lesley Deborah Slavitt, Reconstruction And World War I A Study In City Planning And Rebuilding, The Master Of Science In Urban Planning,Graduate School Of Architecture, Planning, And Preservation, Columbia University,1994,Vol 5.
- (xxii) Bertrand Vayssière, Relever La France Dans Les Après-Guerres: Reconstruction Ou Réaménagement,P.12.
- (xxiii) Ipid, P. 13.
- (xxiv) Stéphane Le Bras, Op, Cit., P. 3.
- (xxv) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Op, Cit., P.182.
- (xxvi) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Op, Cit., P. 183.
- (xxvii) جورج كليمنصو : محامي وصحفي ماهر وسياسي محترف وبرلمانياً قديراً ، وقد قضى معظم حياته بالمعارضة والنقد اللاذع ، وكان رجلاً مميزاً بثقافته العامة الواسعة وفهمه العميق للطبيعة البشرية، وكان عضواً في مجلس الشيوخ منذ عام 1902 ووزيراً للشؤون الداخلية سنة 1906 - 1909 ورئيساً للوزراء في تشرين الأول من العام نفسه، وهي المواقع التي أكسبته لقب "الشرطي الأكبر في فرنسا"، بعد قمعه المضربين في عام 1907 و 1908، وقد اتصف بالمهارة الدبلوماسية، واشتهر بلقب (النمر) لشراسته في الهجوم على خصومه السياسيين، وقد عاصر حرب السبعين بين ألمانيا وفرنسا ثم شغل المنصب ذاته سنة 1917 م وعاصر سنوات الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وجعله كل ذلك ناقماً على الألمان شأنه في ذلك شأن معظم الفرنسيين... وعندما عقد مؤتمر السلام كان كليمنصو يناهز الثمانين من العمر توفي سنة 1929. للتفاصيل ينظر:

Every Mans Encyclopaedia , London , 1958, Vol.3, P.52.

- (xxviii) Ipid, P.139.
- (xxix) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Op, Cit., P185.
- (xxx) Germain Calmette, La Réparation Des Dommages De Guerre. L'élaboration Et Le Vote De La Loi Du 17 Avril 1919, In: Archives De La Grande Guerre, T.Xi, Paris (1922) P. 90; Journal Officiel De La République Française. Lois Et Décrets, 17 Avril 1919, No4050.
- (xxxi) Marie-Christine Zelem, Op, Cit., P.18.
- (xxxii) Société Historique De Haute Picardie, Op, Cit., P.150.
- (xxxiii) Germain Calmette, Op, Cit., P.95.
- (xxxiv) Ipid, P.103.
- (xxxv) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, P.190.
- (xxxvi) Germain Calmette, Op, Cit., P. 109.
- (xxxvii) Ipid, P.98.
- (xxxviii) Sedley Lynch Ware, France And Reconstruction The Sewanee Review, No. 3 (Jul., 1922), Published By: The Johns Hopkins University Press, Vol. 30, P. 310.
- (xxxix) Sedley Lynch Ware, Op, Cit., P 314.
- (xl) Stéphane Bedhome, Op, Cit., Pp.72-73 .
- (xli) Marie-Christine Zelem, Op, Cit., P. 25.
- (xlii) Stéphane Le Bras, Op, Cit., P.4.
- (xliii) Ipid, p. 5.
- (xliv) Sedley Lynch Ware, France And Reconstruction, Op, Cit., P309; Rapport Fait Au Nom De La Commission Des Dommages De Guerre, In: Chambre Des Députés, Impressions, N°2345 (1916), P. 115.
- (xlv) National Archives, Aj/28/1 À Aj/28/726; Dommages De Guerre, 1919.
- (xlvii) Jean-François Sirinelli, La France De 1914 À Nos Jours, Paris 1993, P. 38 ; Feiertag, Olivier, La Déroute Des Monnaies, In: Audouin-Rouzeau/Becker Dictionnaire, 2004, Pp. 1163-1176; Denise Artaud, La Reconstruction De L'europe, 1919-1929, Paris 1973, P. 41.
- (xlviii) George B. Ford , Op, Cit., P.151.
- (xlviii) Lesley Deborah Slavitt, Op, Cit. <https://Net.Lib.Byu.Edu/Estu/Wwi/Comment/Slavitt.Htm>
- (xlix) Brown Brothers & Co., The Physical And Economic Reconstruction Of France 1919 philadelphia New York , Copyright, 1919, Pp.8-9; Alfred Sauvy, Op, Cit., v-1, Pp. 26-31.
- (i) Stéphane Bedhome, Op, Cit., P48.
- (ii) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Op, Cit., P.193.
- (iii) Sedley Lynch Ware, France And Reconstruction, Op, Cit., P.234.
- (liii) Ibid., Pp.234-235.
- (liv) Société Historique De Haute Picardie, Op, Cit., P150.
- (lv) Lesley Deborah Slavitt, Op, Cit., <https://Net.Lib.Byu.Edu/Estu/Wwi/Comment/Slavitt.Htm>
- (lvi) جورج بورديت فورد: ولد في ماساتشوستس وتلقى تعليمه في الهندسة والهندسة المعمارية في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا "Ecole Des Beaux Arts"، جعل حياته المهنية كمخطط للمدن أن أهم مساهمة لفورد في مهنة تخطيط المدن، جاءت مع عمل المسح الذي قام به خلال الحرب كمستشار دولي مع الصليب الأحمر الأمريكي، ومع أعمال إعادة الأعمار بعد الحرب في فرنسا، ذهب فورد لأول مرة إلى فرنسا في عام 1916 كأحد الأعضاء الأصليين في لجنة الصناعة الأمريكية واستمرت جهوده مع قيام الحكومة الفرنسية في حملة الأعمار بعد الحرب. للتفاصيل ينظر:
- George B Ford, Op, Cit., Pp. 230-231
- (lvii) Lesley Deborah Slavitt, Op, Cit., <https://Net.Lib.Byu.Edu/Estu/Wwi/Comment/Slavitt.Htm>
- (lviii) A.C. Holliday, The Rebuilding Of Rheims, The Town Planning Review, Vol. 9, (July, 1921), P. 5.
- (lix) George B Ford, Op, Cit., P. 231
- (lx) Ipid, <https://Net.Lib.Byu.Edu/Estu/Wwi/Comment/Slavitt.Htm>
- (lxi) Sedley Lynch Ware, France And Reconstruction, Op, Cit., P.233.
- (lxii) Martin. D, L'occupation De La Ruhr Et Le Révisionnisme De L'ordre Versaillais Dans Deux Grands Journaux Français (1920-1924), (M.A.)Faculté Des Arts Et Des Sciences, Université De Montréal, P. 24.
- (lxiii) عقدت مباحثات في فيسبادن في 7 تشرين أول 1921، بين كل من فرنسا وألمانيا لمناقشة موضوع التعويضات واتفق الطرفان بأن تدفع ألمانيا إلى فرنسا حصتها من التعويضات أموالاً عينية على شكل سلع ومواد أولية بمبلغ 3 مليارات مارك ذهب سنوياً بدلاً من الماركات الذهبية. أثار ذلك الاتفاق احتجاج بريطانيا التي وجدت فيه استفادة المصالح الفرنسية

وحدها دون سائر الدول المتضررة، وقد استغلت الحكومة الألمانية ذلك الخلاف وأعلنت عن توقفها عن دفع التعويضات.
للتفاصيل ينظر:

D.B.F.P., Vol. Xvi, No. 656, Sir J. Bradbury To Sir Blackett, Paris, July 13, 1921, Pp. 713-715; Martin. D, Op, Cit., P. 24-25.

(lxiv) D.B.F.P., Vol. Xvi, No. 658, Sir J. Bradbury To Sir Blackett, Reparation Commission, Paris, July 15, 1921, Pp. 716-718; D.B.F.P., Vol. Xvi, No. 657, Note From Sir M. Cheetham (Paris) To M. Briand, Paris, June 3, 1921, Pp. 715-716.

(lxv) Brown Brothers & Co, Op, Cit., P.10.

(lxvi) Ipid, P, 11-12

(lxvii) Brown Brothers & Co, Op, Cit., P.13.

(lxviii) Ipid, P.15.

(lxix) Société Historique De Haute, Op, Cit., P.144.

(lxx) Ipid, p. 148.

(lxxi) Société Historique De Haute, Op, Cit., P. 311.

(lxxii) Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Op, Cit., P. 197.

Resources

- 1- Société Historique De Haute-Icardie, La Reconstruction Dans Le Département De L'aisne, Après La Grande Guerre.
- 2- The New York Times, July 13, 1925, 11:2.
- 3- Archives De L'église De France, Les Sources Des Coopératives Diocésaines De Reconstruction 2009 No 70.
- 4- Stéphane Bedhome, Reconstruire Le Chemin Des Dames (1919-1939), Université De Montpellier Iii Paul-Valéry 2012.
- 5- Bertrand Vayssièrè, Relever La France Dans Les Après-Guerres, Reconstruction Ou Réaménagement ? Presses Universitaires De France Guerres Mondiales Et Conflits Contemporains« 2009/4 236
- 6- Marie-Christine Zelem, Reconstruction Et Modernisation, Ministère De La Culture Et De La Communication, France, 1919.
- 7- Travaux Publics De Guerre Et D'après-guerre Administration, Politiques Et Expertises Autour D'un Ministère Civil Mobilisé Pour La Guerre De 1914-1918 Et La Reconstruction, Paris, 2015.
- 8- Alfred Sauvy, Histoire Économique De La France Entre Les Deux Guerres De L'armistice À La Dévaluation De La Livre, Paris 1965, Vol-1.
- 9- Annie Deperchin, Des Destructures Et Reconstructions, Dans Becker, Jean-Jacques, Audouin-Rouzeau, Stéphane Encyclopédie De La Grande Guerre 1914-1918. Paris, Ed. Bayard, 2004.
- 10- Stéphane Le Bras, La Reconstruction Et Ses Conséquences En France (Fin Des Années 1910-Années 1920) France , 2015.
- 11- Barthélémy, Jean: Le Principe De La Réparation Intégrale Des Dommages Causés Par La Guerre, Paris, 1915.
- 12- Reconstruction In France," The New York Times, Aug. 6, 1922, Section Iii, 15:2
- 13- Chambre Des Députés. Nominative Tables, 1914-1919, "Louis-Lucien Klotz".
- 14- Audier Serge, La Pensée Solidariste. Aux Sources Du Modèle Social Républicain, Paris 2010.
- 15- Lesley Deborah Slavitt, Reconstruction And World War I A Study In City Planning And Rebuilding, The Master Of Science In Urban Planning, Graduate School Of Architecture, Planning, And Preservation, Columbia University, 1994, Vol 5.
- 16- Bertrand Vayssièrè, Relever La France Dans Les Après-Guerres: Reconstruction Ou Réaménagement.
- 17- Germain Calmette, La Réparation Des Dommages De Guerre. L'élaboration Et Le Vote De La Loi Du 17 Avril 1919, In: Archives De La Grande Guerre, T.Xi, Paris (1922)
- 18- Journal Officiel De La République Française. Lois Et Décrets, 17 Avril 1919, No 4050.
- 19- Sedley Lynch Ware, France And Reconstruction The Sewanee Review, No. 3 (Jul., 1922), Published By: The Johns Hopkins University Press, Vol. 30 .
- 20- Rapport Fait Au Nom De La Commission Des Dommages De Guerre, In: Chambre Des Députés, Impressions, N°2345 (1916).
- 21- National Archives, Aj/28/1 À Aj/28/726; Dommages De Guerre, 1919.
- 22- Jean-François Sirinelli, La France De 1914 À Nos Jours, Paris 1993.
- 23- Feiertag, Olivier, La Déroute Des Monnaies, In: Audouin-Rouzeau/Becker Dictionnaire, 2004.
- 24- Denise Artaud, La Reconstruction De L'europe, 1919-1929, Paris 1973,
- 25- Brown Brothers & Co., The Physical And Economic Reconstruction Of France 1919 Philadelphia New York , Copyright, 1919.
- 26- A.C. Holliday, The Rebuilding Of Rheims, The Town Planning Review, Vol. 9, (July, 1921).
- 27- Martin.D, L'occupation De La Ruhr Et Le Révisionnisme De L'ordre Versaillais Dans Deux Grands Journaux Français (1920-1924), (M.A.) Faculté Des Arts Et Des Sciences, Université De Montréal.
- 28- D.B.F.P., Vol. Xvi, No. 656, Sir J. Bradbury To Sir Blackett, Paris, July 13, 1921.
- 29- D.B.F.P., Vol. Xvi, No. 658, Sir J. Bradbury To Sir Blackett, Reparation Commission, Paris, July 15, 1921.
- 30- D.B.F.P., Vol. Xvi, No. 657, Note From Sir M. Cheetham (Paris) To M. Briand, Paris, June 3, 1921.
- 31- Every Mans Encyclopaedia , London , 1958, Vol.3.
- 32- <https://Hal.Archives-Ouvertes.Fr/Hal-01325399/Document>
- 33- <https://Net.Lib.Byu.Edu/Estu/Wwi/Comment/Slavitt.Htm>

المصادر

1. المجتمع التاريخي ل Haute-Icardie ، إعادة الإعمار في قسم ايسن، بعد الحرب العظمى.
2. نيويورك تايمز ، 13 يوليو 1925 ، 11: 2.
3. محفوظات كنيسة فرنسا ، مصادر تعاونيات الأبرشية لإعادة الإعمار ، 2009 ، العدد 70
4. ستيفن بيدهوم، إعادة بناء (1919-1939) شامب دي دامس ، جامعة مونبلييه الثالث ، بول فاليري، 2012.
5. برتراند فايزير ، النهوض بفرنسا في مرحلة ما بعد الحروب ، إعادة البناء أم إعادة التطوير؟ مطبعة جامعة فرنسا، الحروب العالمية والصراعات المعاصرة «2009/4 236
6. ماري كريستين زيلم ، إعادة الإعمار والتحديث ، وزارة الثقافة والاتصال ، فرنسا ، 1919.
7. الأشغال العامة للحرب وإدارة ما بعد الحرب ، السياسات والخبرات حول وزارة مدنية تم حشدتها لحرب 1914-1918 وإعادة الإعمار ، باريس ، 2015.
8. ألفريد سوفي ، التاريخ الاقتصادي لفرنسا بين حربين من الهدنة لتخفيض قيمة العملة ، باريس 1965 ، المجلد الأول.
9. آني دبيرشين، بيكر جان جاك، أودوين روزيو، التدمير والإعمار موسوعة ستيفان للحرب العظمى 1914-1918. باريس ، إديارد ، 2004.
10. ستيفان لو براس ، إعادة الإعمار وتبعاتها في فرنسا (أواخر 1920) فرنسا ، 2015.
11. جان بارتليمي ، مبدأ التعويض الشامل عن الأضرار الناجمة عن الحرب ، باريس ، 1915.
12. إعادة الإعمار في فرنسا، "نيويورك تايمز" ، 6 أغسطس 1922 ، القسم الثالث ، 15: 2
13. مجلس النواب. الجداول الاسمية ، 1914-1919 ، "لويس لوسيان كلوتز".
14. أوديبير سيرج ، فكر التضامن. إلى مصادر النموذج الاجتماعي الجمهوري ، باريس 2010.
15. ليزلي ديورا سلافيت ، إعادة الإعمار والحرب العالمية الأولى ، دراسة في التخطيط الحضري وإعادة البناء ، ماجستير العلوم في التخطيط الحضري ، كلية الدراسات العليا في العمارة ، التخطيط ، والحفظ ، جامعة كولومبيا ، 1994 ، المجلد 5.
16. برتراند فايزير ، النهوض بفرنسا في مرحلة ما بعد الحروب: إعادة الإعمار أو إعادة التطوير .
- 17-جيرمان كالميت ، إصلاح أضرار الحرب. صياغة قانون 17 أبريل 1919 والتصويت عليه ، في: محفوظات الحرب العظمى ، جزء 11 ، باريس (1922)
18. الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية. القوانين والمراسيم ، 17 أبريل 1919 ، رقم 4050.
19. سيدلي لينش وير ، فرنسا وإعادة الإعمار واستعراض سيوان، طبع من قبل جون هوبكس مطبعة الجامعة، 1922، عدد 3، حزيران جزء 30.
20. تقرير اقر باسم لجنة أضرار الحرب ، في مجلس النواب ، عدد مرات الظهور ، العدد 2345 (1916).
21. المحفوظات الوطنية ، Az / 28/1 إلى Az / 28/726 ؛ أضرار الحرب ، 1919.
22. جان فرانسوا سيرينيلي ، فرنسا من 1914 إلى أيامنا ، باريس 1993.
- 23 أوليفيه. فيرتاج ، مسار العملات المعدنية ، في: قاموس أودوين روزيو / بيكر ، 2004.
24. دينيس أرتود ، إعادة بناء أوروبا ، 1919-1929 ، باريس 1973 ،
25. شركة براون براذرز وشركاه ، التعمير المادي والاقتصادي لفرنسا 1919 في فيلادلفيا ، حقوق الطبع والنشر ، 1919.
26. أس. هوليداي، إعادة بناء ريميس، وتخطيط مراجعة تاون، المجلد. 9 ، (يوليو 1921).
27. مارتن. د. ، احتلال منطقة الرور والتحريرية من فرساي في صحتين فرنسيتين (1920-1924)، مطبعة كلية الآداب والعلوم، جامعة مونتريال.
28. د. بي. ف. ، المجلد. السادس عشر ، رقم 656 ، السير ج. برادبري إلى السير بلاكيت ، باريس ، 13 يوليو 1921.

29. د.ي.بي.ف. ، المجلد. السادس عشر، رقم 658، السير جون برادبري إلى سيد بلاكيت، لجنة التعويضات، باريس، 15 يوليو 1921.
30. د.ي.بي.ف. ، المجلد. السادس عشر ، رقم 657 ، ملاحظة من السير م. شيثام (باريس) إلى م. برياند ، باريس ، 3 يونيو 1921.
31. موسوعة كل الرجال، لندن ، 1958 ، المجلد 3.